

السجن ثلاث سنوات لناشطة في المغرب بسبب آرائها وتدويناتها

2025 - سبتمبر - 20



لندن - «القدس العربي»: أصدرت محكمة مغربية الأسبوع الماضي قراراً بالسجن لمدة ثلاثة سنوات، إضافة إلى غرامة مالية، ضد ناشطة حقوقية وكاتبة ومدونة بسبب نشرها آراء وتدوينات اعتبرها القضاء «ادعاءات كاذبة».

وبحسب التفاصيل التي نشرتها وسائل الإعلام المغربية فقد قضت المحكمة الابتدائية في عين السبع بمدينة الدار البيضاء بالحبس النافذ لمدة ثلاثة سنوات وغرامة مالية قدرها 20 ألف درهم (نحو ألفي دولار) بحق الناشطة الحقوقية والمدونة سعيدة العلمي، على خلفية ملاحقتها بتهم تتعلق بـ«إهانة هيئة منظمة» و«إهانة القضاء» و«نشر وبث ادعاءات كاذبة». ويأتي الحكم بحق العلمي بعد أن كانت النيابة العامة قد أحالتها، في 3 تموز/يوليو الماضي، على المحاكمة في حالة اعتقال أمام المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء، بتهم نفسها.

وُعرفت المدونة والناشطة المغربية بانتقادها للأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد من خلال تدويناتها عبر حسابها في «فيسبوك». وكانت من بين معتقلي الرأي الذين شملهم العفو الملكي في تموز/يوليو 2024، بمناسبة الذكرى الـ25 لعيد جلوس العاهل المغربي الملك محمد

ال السادس على العرش، إلى جانب عدد من الصحافيين والنشطاء. وسبق للعلمي أن قضت عامين في السجن، بعدها كانت محكمة الاستئناف في الدار البيضاء قد حكمت عليها، في 21 أيلول/سبتمبر 2022، بثلاث سنوات سجناً نافذاً، إثر ملاحقتها بهم «إهانة هيئة نظمها القانون»، و«إهانة موظفين عموميين أثناء قيامهم بمهامهم»، و«تحقيق مقررات قضائية»، و«بث وتوزيع ادعاءات وووائق كاذبة بقصد التشويه». كما وجهت إليها تهم «الإساءة للملك والقضاء»، فيما كانت تصر على أنها لم ترتكب ذنباً سوى ممارسة حقها في حرية التعبير و«الانتقاد الموضوعي لبعض مؤسسات الدولة».



اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها بـ *

* التعليق

* البريد الإلكتروني

* الاسم

إرسال التعليق

سبتمبر 21, 2025 الساعة 12:49 ص

ملحوظ...



عنوان المقال جاء بالشكل الآتي:

“السجن ثلاث سنوات لناشطة في المغرب بسبب آرائها وتدويناتها”

كان من الأجدر أن يكون عنوان المقال كالتالي:

“السجن ثلاث سنوات لناشطة في المغرب بسبب سبها وعدم احترامها للقانون الجاري

به العمل وتجاوزها لكل الخطوط الحمراء التي تؤطر العمل الصحفي وما إلى ذلك من التجاوزات ”

رد

ياسر خيرازي بيكون

سبتمبر 21, 2025 الساعة 2:08 ص

مادامت هذه السيدة دخلت السجن وخرجت بعفو فلم تقم العقوبة التي كانت تستحقها وأعطيت لها فرصة وضيعتها شر تضييع وبالتالي السجن مهم لها هذه المرة لا عفو بتاتا، اي حرية التعبير والمقال يقول (إهانة موظفين عموميين أثناء قيامهم بمهامهم) هل اهانة الموظف من الاخلاق و من الحرية الشخصية ؟

رد

المغترب

سبتمبر 21, 2025 الساعة 7:49 ص

في الدول العربية التهم جاهزة لكل من ينتقد الفساد والقضاء والادارات. لقد وضعوا القانون حسب مزاجهم لاخراص جميع الاصوات.

رد

أحمد بن حمو

سبتمبر 21, 2025 الساعة 10:25 ص

شكرا لك. جوابك صحيح وواضح، فليقرأه صاحبا التعليق الأول والثاني

قدور

سبتمبر 21, 2025 الساعة 12:11 م

التهم جاهزة ضد كل مواطن انتقد النظام أو السلطة، وكان النظام والسلطة منزهون عن الخطأ وانهم فوق النقد، وهذا مخالف للحرية والطبيعة رحم الله عمر بن الخطاب ورضي الله عنه لما قال: ”متى استعبدتم الناس وقد خلقتهم امهاتهم أحرازا“ هذه هي الحرية التي يدفع ثمنها كل حر في الأقطار العربية من المحيط إلى الخليج وأصبحت السجون مليئة بالمثقفين والعلماء والكافئات ..

رد

ملحظ...

سبتمبر 21, 2025 الساعة 5:43 م

لمن يزيد على المغرب نقول ان معارضي سياسات الدولة المغربية كثر، منهم السياسي والنقابي والصحفي والكاتب والفنان والأشخاص العاديين وغيرهم. كل هؤلاء ينتقدون ويتطاولون لكن لا يسبون ولا يشخصون ولا يسقطون في الشعبوية ولا يخلطون الأمور ولا يهددون ولا يتجاوزون حدود القانون وهم طلقاء. بل حتى جماعة العدل والإحسان المحضورة تمارس بعض نشاطاتها علينا ويجري أعضائها لقاءات صحافية تنشر على اعمدة صحف وطنية واجنبية.

من يزيد على المغرب عليه النظر لنفسه اولا وان يتصالح معها وان يسد نقائصه حتى تكون له مصداقية.

من يقبل في وطنه ان يتجاوز الافراد حدود القانون فله ذلك وهو حر.

اشترك في قائمتنا البريدية

اشترك

أدخل البريد الإلكتروني *

حولنا / About us

أعلن معنا / Advertise with us

أرشيف النسخة المطبوعة

أرشيف PDF

النسخة المطبوعة

سياسة

صحافة

مقالات

تحقيقات

ثقافة

منوعات

لایف ستایل

اقتصاد

رياضة

وسائل

الأسبوعي

ad**berries**